## اتفاقيات الموت الاقتصادى

ليا القزي

الاتفاقيات التجارية التي وقعها لبنان كان لها مردود سلبي على الاقتصاد الوطني، فلا هي ساهمت في انتشار المُنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية، ولا سهّلت انتقال رأس المال والأفراد، جُلّ ما تسبّبت به هو زيادة العجز في الميزان التجاري، وبالتالي استنزاف الدولارات. الثغرة الأساسية أنّ توقيعها والمفاوضات مع الدول، تتمّ بشكل مُنعزل عن أي رؤية اقتصادية، وعلى أي أساس تُختار الأسواق، وما الهدف الذي يُراد بلوغه، فتتحوّل الاتفاقيات إلى حفلة علاقات عامة وضرب كؤوس النبيذ احتفالاً! وعلى الرغم من تعميقها الأزمة الاقتصادية، «تُمنّع» إعادة دراسة جدواها وتعديلها، بل يتحوّل الأمر إلى كباش سياسي، ورضوخ محلى للخارج في الحفاظ على تفوقة التجاري.

بشكل عاجل، طلب السفير الأميركي (سابقاً) لدى لبنان، دايفيد ساترفيلد موعداً من وزير الزراعة (سابقاً) سليمان فرنجية. بعد دقائق أمضاها الرجلان في الأحاديث العامة، انتقل الضيف الأميركي إلى «صلب الموضوع»: رقائق تشيبس من ماركة «برنغلز». يومها، كان فرنجية قد أصدر قراراً يُحدّد فيه استيراد منتجات مصنوعة من البطاطا، بعد أن أثر سلباً على الإنتاج اللبناني، وكانت الديرنغلز» من بين المواد الممنوعة من الاستيراد. «خرب الدني» ساترفيلد، شارحاً مكونات الرقائق الأميركية التي لا تُصنّع من البطاطا، حتى يتم استثناؤها من قرار المنع، ونال ما أراد. لا تُقرّط الدول بأي مُنتج لديها وبمكانته السوقية، حتى ولو كان «تشيبس». ومن هذا النوع الواحد، تتوسّع الدائرة وتتحوّل إلى اتفاقية تجارية تحمي مصالح الدول على مستوى أكبر. وحده المهزوم أو الضعيف من يُوقع مُرغماً على ورقة تُتيح لخصمه، كما لصديقه أو حليفه، غرز مخالبه فيه. وأصحاب الختم في الجمهورية اللبنانيون يبحثون عن سوق لتصريف منتجاتهم. على التعامل مع «اتفاقية استيراد الحليب واللبن واللبنة من السعودية» كقدرٍ محتوم، فيما الرعاة والمزارعون اللبنانيون يبحثون عن سوق لتصريف منتجاتهم. وأصحاب «التوقيع» أنفسهم يُهملون في المقابل سوقاً مُهماً كالعراق، الصادرات إليه أكثر من الاستيراد منه، تماماً كما هو الحال بين لبنان وسويسرا التي سجَل الميزان التجاري معها لعام ٢٠١٩ فائضاً بقيمة ٧٤٧ مليون دولار!

تخوض الدول حروباً لتحقيق «عدالة تجارية» داخل حدودها وتُبقي على تقوقها، و «أشهرها» أخيراً الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية. أما في لبنان، فالاتفاقيات التجارية – وعلى محدوديتها – وجه آخر من وجوه فقدان السيادة. يصحّ فيها ما جاء في خطاب ألقاه كارل ماركس في بروكسل سنة ١٨٤٨: «لا يفهم هؤلاء التجار بأنّ دولة ما ستُصبح غنية على حساب دولة أخرى». الفيلسوف الألماني، لم يكن من مؤيّدي «الحمائية التجارية»، لاعتباره أنها أيضاً من أدوات الرأسمالية، وتؤدّي إلى إبقاء أسعار الصناعة المحلية مُرتفعة، ولكنّه انتقد في خطابه من يُروّج لاستفادة الطبقة العاملة من التجارة الحرّة، وبأنها تُسهّل التقسيم الطبيعي للعمل بين البلدان: «التجارة الحرية بأن يسحق رأس المال العامل... هي تُشبه المنافسة اللامحدودة داخل حدود بلد ما، ولكن نتم إعادة إنتاجها بأبعاد أكبر في السوق العالمية.«

أبرم لبنان ثلاث اتفاقيات تجارية: منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى (غافتا – ٢٠٠٢)، الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٦)، رابطة التجارة الحرّة الأوروبية (إفتا – ٢٠٠٧). ماذا نال لبنان مقابل توقيعه على هذه الاتفاقيات الحرّة ويادة العجز في الميزان التجاري (الفارق بين الاستيراد والتصدير. وكلما كان العجز أكبر، كلما استُترفت العملات الأجنبية وتعرضت العملية المحلية للضغط). مثلاً، صدّر لبنان في ٢٠١٩ إلى الاتحاد الأوروبي بقيمة ٣٦٠ مليون دولار، فجوة واستورد بـ٧ مليارات و ٣٦٠ مليون دولار. وصدّر إلى الدول العربية منتجات بمليار و ٢٠٥ مليون دولار، فبوة المصرف لبنان (الدولارات «الضائعة») البالغة ٤٤ مليار دولار، «لها أربعة مداخل: الهندسات المالية، دفع الفوائد بالعملات الأجنبية لغير المقيمين، فاتورة الكبرياء، والعجز في الميزان التجاري»، يقول وزير الاقتصاد السابق منصور بطيش، شارحاً أنّ النقطة الأخيرة جزء أساسي منها ناتج «عن التركيبة الاقتصادية، ولكن أيضاً يدخل فيها سوء توظيف الاتفاقيات التجارية». يستدرك بأنّ الاتفاقيات «لبست أمراً سيئاً بالمطلق، ولكن في الشكل الذي وُقعت به، تحولت إلى واحد من الأسباب الأساسية لتدمير الاقتصاد». يحتد الوزير السابق، واصفاً هذه العقود التجارية بأنّها «اتفاقيات التجارية المعقودة قد أضرت بنا أم تشكير المديرة العامة السابقة لوزارة الاقتصاد عليا عبّاس أنه «حين عيّنت في الوزارة، أجرينا تقييماً لتُحدّد إن كانت الاتفاقيات». تبيّن أنّ العجز في الميزان التجاري يرتفع ويجب إعادة النطر في الاتفاقيات». تبيّن أنّ العجز في الميزان التجاري ميزنفع أن يتساوى ميزاننا التجاري مع بقية الدول، ولكن أقله أن لا المنصورية ضمن اتفاقية «غافتا» العبرية المني التومل على شركاتنا المحلية بعد أن أصبح يُصنعها»، وبعض البضائع اللبنانية تُعرقل على الحدود المصرية.

ويسوء الوضع أكثر مع اتفاقية التجارة الحرّة بين لبنان والاتحاد الأوروبي. البعض يتحدّث عن مشكلة لبنانية ناتجة عن نوعية الإنتاج غير المؤهلة للمنافسة، والبعض الآخر يذكر التضييق الغربي والعربي الذي يُمارس على البلد في هذا الخصوص. على المستوى الأول، يقول أحد المسؤولين في وزارة الاقتصاد إنّ في لبنان «١١ معمل دواء، ولسنا قادرين على تصدير حبة دواء واحدة إلى أوروبا لعدم استيفاء المعابير». وُضعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام

7٠٠٣، ودخلت حيّر التنفيذ سنة ٢٠٠٦، «بعد قرابة ٢٠ عاماً، ماذا فعلنا لنتمكّن من المنافسة والتصدير؟»، يسأل بطيش، مُضيفاً أنّه «حين لا نُحسّن نوعية المُنتج اللبناني، نحن نخسر». هبات ومساعدات بملايين الدولارات قُدّمت لتحسين الجودة والكمية والنوعية، ألم نستفِد منها؟ يُجيب بطيش بأنّ «تدقيقاً يجب أن يُجرى لمعرفة أين صرُفت تلك الأموال». ولكن بالنسبة إلى عليا عبّاس القصة ليست محصورة بتدنّي جودة المنتجات اللبنانية: «النوعية اللبنانية جيدة، ولكن أولاً، كلفة الصناعة لدينا مُرتفعة. ثانياً، كان الأوروبيون يشترطون وجود هيئة مستقلة للإشراف على جودة البضاعة المُصدّرة. قلت لهم إذا ما زلتم سلطة مستعمرة أخبرونا، فأنتم ما يعنيكم هو فقط إذا كانت البضائع مُطابقة للمواصفات أم لا. هل يُعقل أنّ شركة لبنانية تحمل امتيازاً تجارياً لشركة فرنسية، ممنوعة من تصدير الحليب إلى أوروبا؟. «

العجز في الميزان التجاري (بمليارات الدولارات)	اليلد	السنة	قيمة العجز في الميزان التجاري (بمليارات الدولارات)	السنة
			9	2007
10000000			12,663	2008
1,636	الولايات المتحدة	2019	12,762	2009
1,613	الصين		14,048	2010
1,338	اليونان		15,898	2011
1,336	روسيا		17,625	2012
1,295	إيطاليا		18,123	2013
			18,123	2014
الفائض في الميزان التجاري (بملايين	البلد	السنة	15,643	2015
			16,144	2016
			16,738	2017
الدولارات)			17,028	2018
747	سويسرا	2019	15,509	2019
142	العراق		3,590	2020 (حثى ايار)
61	أفريقيا الجنوبية			

لماذا لا تُلغى الاتفاقيات إذا كانت بلا فائدة للبنان؟ يقول رئيس لجنة الاتفاقيات التجارية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ناجي مزنّر إنّه «منذ عام ٢٠١٥ نُطالب بوقفها لأنّ الوضع لم يعُد يحتمل أن ينحصر لبنان باتفاقيات تجارية. لا يجوز أن نُصدّر سلعة مقابل استيراد ٤٠ منتجاً». تلعب الغرف التجارية في هذا الملفّ دور «طرف استشاري، نُشارك في كلّ اللجان التفاوضية، ونعقد الاجتماعات لتقييم الاتفاقيات». في البداية كانت غرف التجارة، بحسب مزنّر، «مُتحمسة جدّاً للاتفاقيات على أساس أنّها تُزيل الحواجز، وتمنحنا ميزات في قطاع الخدمات وحرية تتقل الأفراد والرساميل. مع الأسف انحصرت بتبادل السلع، ولم تكن لمصلحة الإنتاج الوطني والاقتصاد المحلي». ولكن بالنسبة إلى بطيش ليس الحلّ في إلغاء الاتفاقيات، «بل في إعادة البحث بها للتوصّل إما إلى بديل أو تعديلها.«

المسّ بالاتفاقيات ليس أمراً سهلاً، ويحتاج إلى توافق سياسي، لأنّه يُشعل فتيل «تخريب علاقات لبنان الخارجية». حصل ذلك عام ٢٠١٩ مع الاتفاقية بين لبنان والاتحاد الأوروبي. يومها، تواصلت سفيرة الاتحاد الأوروبي كريستينا لاسين مع رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، وبقية الكتل السياسية، لتوقف تنفيذ قرارَي فرض رسوم نوعية على ١٨ مُنتجاً، وزيادة الرسم الجمركري على الواردات ٣٣. ورغم وجود المادة ٣٤ من الاتفاقية التي تنصّ على أنه في حال مواجهة أي من أطراف الاتفاقية «صعوبات جدّية تتعلّق بميزان المدفوعات (الفارق بين الأموال الواردة إلى البلد وتلك التي تخرج منه)، يجوز اتّخاذ إجراءات تقييدية في ما يتعلق بالمدفوعات الجارية، إذا كانت تلك الإجراءات ضرورية للغاية». وهل يوجد ضرورة أشدّ من تراكم العجز في ميزان المدفوعات منذ ٢٠١١، وقد قُدّر بحرب مليار دولار حتى أيلول ٢٠١٩؛ لا الدول المستورَد منها، أكانت عربية أم أوروبية، التزمت بقرارَي الحكومة، ولا حتى الجمارك طبقت قرار وزارة الاقتصاد المُرسل إليها في أيلول ٢٠١٩؛ لاستيفاء الرسوم الإضافية. رغم ذلك، اجتمع المدير العام للاقتصاد، محمد أبي حيدر بعد تعيينه، مع وفد من الاتحاد وأبلغهم نيّة «التفكير بوضعية ربح – ربح»، بما خصّ الاتفاقية، وكان الردّ «إيجابياً.«

## لا يُمكن لشركة لبنانية تحمل امتيازاً تجارياً لشركة فرنسية أن تُصدر الحليب إلى أوروبا!

ثلاث اتفاقيات فقط وقّعها لبنان، لكن يوجد عدد إضافي من مشاريع الاتفاقيات الخاضعة للمفاوضات. اتفاقية «أغادير» (مصر، الأردن، المغرب، تونس) لا تزال قيد الإنجاز منذ أن بدأت المفاوضات في ٢٠١٤. يُخبر بطيش أنّ «أغادير تُسهّل علينا الولوج إلى السوق الأوروبية. كان يجب أن نوقّعها عام ٢٠١٩، ولكن يبدو أنّ موقفاً سياسياً بالتمنّع اتّخذته الدول الأربع». ثمة اتفاقيتان قيد التفاوض، الأولى اتفاقية شراكة مع بريطانيا، والثانية اتفاقية تجارة حرّة مع دول

«الميركوسور» (البرازيل، الأرجنتين، باراغواي، الأوروغواي، فنزويلا). تروي عليا عبّاس أنّه بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبية بلطبوا توقيع اتفاقية تجارة ثنائية مُشابهة للاتفاقية الأوروبية – المتوسطية. أجبنا بأنّنا نُريد تعديلها لتحسين وضعنا». المفارقة أنّ «وزير الخارجية السابق جبران باسيل وقّعها من دون تفويض من مجلس الوزراء، ولكنّها لا تدخل حيّز التنفيذ قبل التصويت عليها في مجلس النواب». أما في ما خصّ «ميركوسور»، فتُقدّم عبّاس مثالاً البرازيل التي نستورد منها بـ ٣١ ملايين دولار ونُصدّر بـ ٩ ملايين دولار (أرقام الجمارك في آذار ٢٠٢٠)، «ما المصلحة من توقيع اتقاقية حرة؟ طرحنا اتفاقية تجارية تفضيلية، نُحدّد بموجبها المواد التي نحتاج استيرادها. رُفض الطرح في وزارة الخارجية. أصدرنا لائحة سلبية، أي السلع التي يجب ألّا يشملها الاستيراد، فاعترض الوزير باسيل بأنّنا نُعرقل الاتفاقية. تواصلنا معه موضحين أنّه لا يُمكن استيراد المواشي من هذه الدول، فيما المُزارعون هنا يُعانون من سوء فاعترض الوزير باسيل بأنّنا نُعرقل الاتفاقية. تواصلنا معه موضحين أنّه لا يُمكن استيراد المواشي من هذه الدول، فيما المُزارعون هنا يُعانون من سوء التصريف، فردّ بأنّ الاتفاق تمّ على أساس توقيع اتفاقية تجارة حرّة». يقول بطيش: «نحن مع حرية التبادل، شرط أن نكون قادرين على حماية أنفسنا. إذا أردنا تحرير الاقتصاد وفتح السوق اللبنانية أمام البضاعة الأجنبية، فيجب تحسين النوعية، تنظيم دورات تدريب وتثقيف لليد العاملة، إرساء إدارة جيدة، ومنح قروض مدعومة وفق خطة اقتصادية مُتكاملة. «

## اتفاقيات غير موجودة!

تربط لبنان ثلاث اتفاقيات تجارة حرّة: منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى (غافتا - ٢٠٠٢)، الشراكة مع الاتحاد الأوروبية (إفتا - ٢٠٠٧)، رابطة التجارة الحرّة الأوروبية (إفتا - ٢٠٠٧). ووقّع ١٣ اتفاقية ثنائية واتفاقيات إطار مع عدم وجود معاملة تفاضلية مع دول أوروبية، و ١٤ اتفاقية من هذا النوع مع دول عربية، و ١٦ اتفاقية مع «دول أخرى». فضلاً عن وجود ٦ اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم قيد البحث، واتفاقيتي تجارة حرة قيد المتابعة مع تركيا وإيران. ويحصل أيضاً أن توقّع مذكرات تعاون لا تملك وزارة الاقتصاد نُسخاً عنها، كتلك الموقّعة مع روسيا زمن الوزير رائد خوري. وقد أبلغ السفير الروسي لدى لبنان، ألكسندر زاسبكين، المُدير العام للاقتصاد محمد أبي حيدر أنّ أحداً في لبنان لم يتواصل مع روسيا للاستفادة منها وتفعيل التعاون الثنائي. واللاقت أنّ أكثر دولتين يستورد منهما لبنان، الولايات المتحدة (بلغ الاستيراد في الـ ٢٠١٩، ملياراً و ٥٠٠ ملايين دولار، والتصدير ٢٩ مليون دولار) والصين (بلغ الاستيراد في الـ ٢٠١٩، مليان دولار) لا تربطه بهما اتفاقيات تجارية. أما بالنسبة إلى «اتفاقية التجارة الدولية»، فلم يوقّعها لبنان «لأنها تخنقنا»، بحسب كلّ من الوزير السابق منصور بطيش، والمديرة العامة السابقة لوزارة الاقتصاد عليا عبّاس.

## مُلحقون اقتصاديون لم يُفعّلوا

عام ٢٠١٨، أعلن وزير الخارجية والمغتربين السابق، جبران باسيل، إطلاق عمل ٢٠ مُلحقاً اقتصادياً في سفارات لبنان في «عشرين عاصمة من أهم عواصم العالم. نجاح الملحقين الاقتصاديين يعني فتح الأسواق أمام لبنان». ماذا حصل بعد سنتين؟ المُلحقون تناقص عددهم إلى ١٨، «والظروف التي مرّ بها البلد لم تُساعدهم، وحين قدّم أحد المغتربين عبرهم تطبيقاً للتحويلات المالية إلكترونياً رفضه مصرف لبنان، فضلاً عن عقلية بعض الدبلوماسيين وتركيبة الوزارة التي لم تُدرك أهمية وجود هؤلاء المُلحقين»، يقول مسؤول في «الخارجية». مرسوم تعيين المُلحقين يعود إلى سنة ١٩٧١، وحُدّد يومها العدد بـ ٦. قرّر باسيل رفع العدد إلى ٢٠، ووُضعت للملحقين أهداف: «تعزيز التصدير، جذب الاستثمارات الأجنبية إلى لبنان، وحماية مصالح الجاليات من الناحية الاقتصادية». الهدف لم يتحقق. لكن المسؤول الدبلوماسي يقول إنّ المُلحقين «ساعدوا كثيراً في أزمة كورونا فأمنوا الدواء، وكانوا يعملون على حلّ أزمة الشاحنات العالقة على الحدود وتخليص البضائع». يعتبر أنّه لا يُمكن الطلب كثيراً من المُلحقين الاقتصاديين طالما أنّه حتى الآن «لا نفهم ما هي سياسة الحكومة الاقتصادية. على ماذا يجب أن يرتكز البلد؟ وما هو دورنا المقبل في الإقليم مع البدء بإعلان التطبيع العربي مع العدو؟ غياب «الرؤية» يُقرأ في أرقام مديرية الممارك، فلا يُفهم لماذا يستورد لبنان بقيمة م ١٠ ملايين دولار من الأرجنتين ويُصدر صفراً! تقول مصادر وزارة الاقتصاد إنّه «بدأ العمل على منصة لمراقبة الصادرات غايتها تحديد البرائ التي يُمكن تصديرها والأسواق المفتوحة وتتويع الإمكانيات، مثلاً نحن يُمكننا أن ثنافس كثيراً في قطاع التكنولوجيا والأقمشة والأغذية الزراعية. «